Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences /ISSN: 1999 -558X /ISSN Online 2707-4560/ Vol (17) Issue: 58-2025 (August)
Special issue of the proceedings of the international scientific conference entitled (Digital Transformation in the Age of Innovation and Technology: The Basic Pillar of Sustainable Development in Iraq)

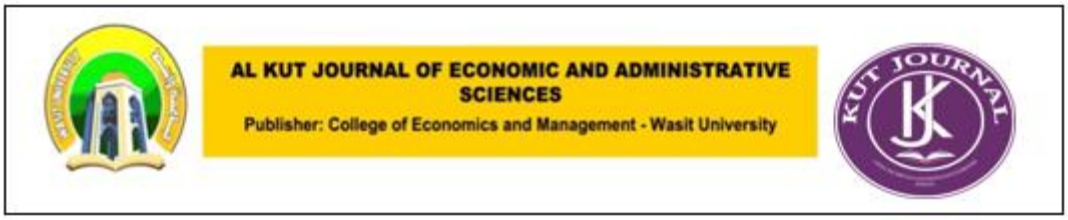

التجارة الدولية وتأثيرها على ابعاد التنمية المستدامة

أ.م.د. كوثر محمد دهيم [1]
Kdehyem@uowasit.edu.iq

م. د. اسيل محمود لفته[2]
aseelmua@uowasit.edu.iq

م.د. بيداء جواد كاظم [3]
baydaagawld@gmail.com

المقدمة

في معظم المنظمات الدولية وبما فيها منظمة التجارة العالمية يُسلَّم ان التجارة الدولية تدعم التنمية المستدامة ، كما وأشارت منظمة التجارة العالمية في منتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بتحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ إلى أن "نمو التجارة يعزز قدرة الدولة في توليد الدخل "، وهو أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة .ويستند هذا الاعتقاد إلى العلاقة بين التجارة وركيزة واحدة فقط أو اثنتين على الأكثر من ركائز الاستدامة الثلاثة وهي الاقتصاد، والمصالح الاجتماعية، والبيئة ،اذ يمكن للتجارة أن تدعم الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة ، ويلاحظ الدور المهم للتجارة العالمية في الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصاد ، وإن تأثير التجارة على المصالح الاجتماعية الأكثر تنوعًا فيمكن للفوائد الاقتصادية للتجارة أن تمكن الافراد من تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في مجتمعاتهم، مثل السعي لحماية حقوق الإنسان والعمل على تحسين ظروف العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين

وفي سياق ذاته ، نلاحظ كيف تؤثر التجارة على جوانب الاستدامة المختلفة كافة و بطرق متنوعة، سواء كان إيجابًا او سلبًا. واخيراً فان التنمية المستدامة تعتمد على الاستخدام المدروس لمجموعة الأدوات وتكييفها لتحقيق جميع أهدافها .

[1] تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد
[2] تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد ، مدير قسم التنمية المستدامة / مركز الدراسات الاستراتيجية
[3] تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد

المستخلص :

تسعى كل دولة إلى تعزيز مشروعات تنمية الخدمات والبنى التحتية بطرق متعددة، ومن أبرزها تمويل تجارتها الداخلية والخارجية. هذا التمويل يسهم في ازدهار الدولة وتحقيق التنمية والنمو المستدام. لتحقيق دور بارز للتجارة الدولية في هذا السياق، يجب أن تتوفر بيئة تجارية دولية ملائمة ونظام تجاري يدعم عملية التنمية. تعتبر التجارة الدولية محركًا رئيسيًا للنمو والتنمية، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي على مستوى العالم. وتعتمد الأنشطة الاقتصادية على فعالية التجارة الدولية، مما يدفع الدول إلى استخدام أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في مجال التبادل التجاري الدولي. هذا التبادل يتيح للأفراد الدخول في حقل التجارة الدولية، ويؤدي إلى ظهور علاقات تعاقدية عابرة للحدود تُعرف بعقود التجارة الدولية، والتي تُعتبر وسيلة للمبادلات الاقتصادية والخدمية عبر الحدود، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

Abstract:

Each country seeks to promote service and infrastructure development projects in various ways, most notably by financing its domestic and foreign trade. This financing contributes to the country's prosperity and the achievement of sustainable development and growth. For international trade to play a prominent role in this context, a favorable international trade environment and a trade system that supports the development process must be in place. International trade is a major driver of growth and development, significantly contributing to the enhancement of commercial and economic activity worldwide. Economic activities depend on the effectiveness of international trade, which prompts countries to use effective tools to achieve sustainable development, particularly in the field of international trade. This exchange enables individuals to engage in international trade and leads to the emergence of cross-border contractual relationships known as international trade contracts, which are considered a means for cross-border economic and service exchanges, thus contributing to achieving sustainable development.

مشكلة البحث :

نجد ان الدول المتقدمة استفادت من حجم التجارة الدولية على حساب الدول النامية مما جعل الاخيرة تابعاً اقتصادياً للدول المتقدمة وبالتالي سوف تتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية خاصة وان اغلب اقتصادات الدول النامية تعتمد في عمليات التصدير على قطاع واحد فقط لذا يجعله عرضة للتغيرات الخارجية وانخفاض قدرته على تحقيق التنمية المستدامة من بأبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) كافة

فرضية البحث :

ينطلق البحث من ان التجارة الدولية لها تأثير كبير على ابعاد التنمية المستدامة لذا يجب تنويع عملية التبادل التجاري للبلد وقدرته على زيادة صادرات المتنوعة للبلد مما يساهم في زيادة مستوى الانفتاح الخارجي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وابعادها في القطاعات الاقتصادية كافة

أهمية البحث :

تعد التجارة الدولية احد الركائز الأساسية والمهمة لتطور اقتصاد البلد فهي تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية وتعد محرك الأساس للنمو الاقتصادي ، اذ أصبحت الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول كما انها تساهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتعد احدى الوسائل المهمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

اهداف البحث :

يهدف البحث الى التوصل الى عدد من الغايات المهمة :

1- طبيعية العلاقة بين التجارة الدولية وابعاد والتنمية المستدامة
2- مدى تأثير التجارة الدولية على ابعاد التنمية المستدامة
3- بيان أهمية التجارة الدولية على اقتصاد البلد

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي إضافة الى الأسلوب التحليلي من خلال دراسة وتحليل عدد من مؤشرات التنمية المستدامة وتأثرها بحجم التجارة الدولية.

اولاً : مفهوم التجارة الدولية

ان موضوع التجارة الدولية يشتمل على التجارة الخارجية اذ يضم مجموعة من التدفقات الخدمية والسلعية على مستوى الصعيد العالمي ،اذ ان التبادل الدولي الذي يركز على تحديد طبيعة وهيكل الواردات السلعية والصادرات[1] ، فعليه توجد عدة مصطلحات عديدة لموضوع التجارة الدولية :

- وهي عملية التبادل التجاري في الخدمات والسلع وغيرها من عناصر الانتاج بين دول العالم من اجل تحقيق منافع عديدة للأطراف المتبادلة [2].

[1] زايري بلقاسم –(اقتصاديات التجارة الدولية)- نماذج نظرية وتمارين ،دار الاديب للنشر والتوزيع –وهران، الطبعة الاولى،2006- ص 13 .
2 حمدي عبد العظيم-(اقتصاديات التجارة الدولية)- دار النهضه العربية-2000 –ص 14 .

- وهي احد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بجميع المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات وهجرة الافراد و رؤوس الاموال ،بالإضافة الى السياسات التجارية التي تطبقها تقريبا كل دول العالم من اجل التأثير على حركة التجارة الدولية[1].
- وهي منظومة متكاملة التي تشمل العلاقات السلعية و النقدية التي تكون مجموع حجم التجارة الخارجية لدول العالم المختلفة، ويمكن ان تمارس وظيفة التجارة الدولية الاشخاص الطبيعيون و الشركات العالمية والحكومات[2].

ثانياً : اهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من اهم القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم سواء كانت الدولة متقدمة او نامية، ان التجارة الدولية تعمل على ترابط المجتمعات مع بعضها وتعمل على زيادة القدرة التسويقية و فتح اسواق جديدة ، بالإضافة تعمل على زيادة الرفاهية الدول عن طريق زيادة توسيع القاعدة الانتاجية فيما يخص الاستثمار والاستهلاك والانتاج ، كذلك تعمل التجارة الدولية على زيادة حجم رصيد الدول من العملات الاجنبية بواسطة زيادة مقدار الصادرات وبالتالي ينعكس على الميزان التجاري للدول ، عليه فان حجم التجارة الدولية لها اهمية بارزة في زيادة العلاقات الدولية سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية وهي تكمن اهميتها من خلال اسهامها في المجالات الاتية:

1- المجالات الاقتصادية :

تعد التجارة الدولية احد الطرق لتصريف فائض الانتاج عن حاجة الاسواق المحلية والاستفادة منها في تعزيز ميزانية الدولة من الصرف الاجنبي، كما انها تعمل على زيادة الحصول على السلع والخدمات باقل التكاليف، بسبب مبدأ التخصص الدولي الذي تستند عليه في حركة التجارة الدولية[3] كما تعد مؤشراً مهماً على مدى فعالية انتاجية وتنافسية دول العالم في السوق الدولية، تعمل على تحقيق التوازن في السوق المحلية بسبب التوازن بين كميات الطلب والعرض، كما تعمل على نقل المعلومات الاساسية والتكنولوجيا التي لها اهمية كبيرة في بناء اقتصاديات الدول وتعزيز عميات التنمية الاقتصادية في كل المجالات[4].

2- المجالات الاجتماعية:

تعمل التجارة الدولية على زيادة الرفاهية للأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات بنسبة لمجال الاستهلاك والاتقاء بالأذواق وتحقيق كافة انواع المتطلبات واشباع الحاجات والرغبات، كما انها تساعد في الحصول على افضل التقنيات المعلوماتية والتقنيات التكنولوجية وبأرخص الاسعار.

---

[1] محمد احمد السرتي-(اقتصاديات التجارة الخارجية)-مؤسسة رؤية للطباعة-المعمورة-مصر-الطبعة الاولى-2009-ص8 .

2 شيخي حافيضة ،(ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة")، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ،2012 -ص 11.

[3] رشاد العصار واخرون-(التجارة الخارجية)-دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان-2000 –ص16.

[4] رعد حسن الصرن-(اساسيات التجارة الدولية المعاصرة-دار الرضا للنشر- سوريا- الجزء الاول-2000 –ص 57.

3- المجالات السياسية:

تعد التجارة الدولية احدى الوسائل المهمة لتعزيز البنى الاساسية الدفاعية في دول العالم عن طريق استيراد افضل ما توصلت اليه التكنولوجيا والعلوم المتطورة، اقامة علاقات الصداقة والعلاقات الطيبة والتحالف والتكتلات مع دول العالم الاخر، كما عملت التجارة الدولية بظهور ما يسمى مصطلح (العولمة السياسية) التي تعمل على ازالة الحدود وتقليل المسافات ،فهي تسعى ان تجعل العالم على شكل قرية كونية واحدة وجديدة، وبهذا قد استطاعت من الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة وطرق التجارة الخارجية العابرة لحدود دول العالم المختلفة[1].

ثالثاً : تطور التجارة الدولية

ان التجارة الدولية اصبحت تتميز بتطورات كثيرة بسبب الترابط بين دول العالم وزيادة حجم الاندماج الاقتصادي وهذا عمل على ان يصبح العالم شبيه بسوق عالمي موحد لا يوجد فيه اي حجوزات ،لهذا السبب توجد عوامل عديدة ادت الى تطور و ظهور حجم التجارة الدولية :

1- بسبب عدم التوزيع المتكافئ والمتساوي لعناصر الانتاج ما بين دول العالم المختلفة وهذا تمخض عنه عدم قدرة الدول على توفير كل السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع .
2- ظهور عدد من الانظمة الاقتصادية الجديدة: ان ظهور المنظمات الدولية و الاتفاقيات الدولية ساعدت على زيادة حجم التجارة الدولية مثل "الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة"-او ما تسمى (الجات) التي اسست عام 1947 ومنظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1995، و عملت هذه المنظمات على تسهيل حركة عمليات التبادل السلعي ونقلها ، بالإضافة الى ظهور التكتلات الاقتصادية التي عملت على تسهيل حركة التبادل التجاري للمنتجات بين دول العالم[2].
3- ظهور الشركات العالمية العابرة للقارات او ما تسمى متعددة الجنسيات: هذه الشركات تؤدي نشاطها في اكثر من دولة معينة من اجل الاستمرار في زيادة الانتاج باقل التكاليف الممكنة، فيكون نشاطها الانتاجي في الدول التي تتميز بالعمالة ذات التكاليف القليلة.
4- تطور التكنولوجيا والمعلومات ان العالم حالياً يشهد ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والمواصلات والاتصالات وادت هذه الثورة التكنولوجية الى زيادة العولمة الاقتصادية من خلال زيادة حركة رؤوس الاموال واليد العاملة والخدمات[3].
5- يوجد هناك اختلاف وتفاوت في تكاليف واسعار عوامل الانتاج لكل دولة معينة وهذا انعكس على انخفاض تكاليف الانتاج لسلعة ما محددة و معينة في دولة مقارنة بارتفاع تكاليف نفس السلعة في دولة اخرى[1].

---

[1] المصدر السابق نفسه ،ص 58.

[2] خديجة عبيد-(دور الاقتصاد الرقمي في اعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة-دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا-) شهادة ماجستير-جامعة فرحات عباس سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-2014-ص98.

[3] احمد عبد الخالق-(التجارة الالكترونية والعولمة)-منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية-امبريشن للطباعة-القاهرة-مصر-2006-ص13.

6- تطـور وسـائل النقـل: دول العـالم تتميـز فـي الوقـت الحاضـر بمجموعـة مـن وسـائل النقـل الحديثـة التـي تمتـاز بالسـرعة العاليـة، اذ يعـد النقـل البحـري مـن اكثـر الوسـائل اسـتخداماً فـي حجـم التبـادلات التجاريـة وبـالأخص نقـل الغاز و النفط والاسلحة الحربية وهذا انعكس في زيادة السفن البحرية المستخدمة في التجارة الدولية.

ثانياً : اهداف التنمية المستدامة

في مؤتمر قمة التنمية المستدامة المنعقد في مدينه نيويورك 25 أيلول 2015، ظهر أكبر تجمع على الإطلاق لمجموع أهداف التنمية المستدامة(SDGs) إذ تبنت دول الأعضاء الـ(193) في الأمم المتحدة (17) هدفاً عالمياً(SDG) مستداماً. يتمحور حول (5) مجالات أساسية وهي " الناس والكوكب، والازدهار، والسلام والشراكة " ويدخل حيّز التنفيذ في بداية عام2016 كما تشمل (169) غايه تشمل الأوجه الثلاثة للتنمية وهي (الرفاهية الاقتصادية، والحماية البيئية ،والتنمية الاجتماعية) **وبجنبها العديد من المجالات التي تتعلق بالعدالة والحوكمة الرشيدة والسلم وبشكل الذي يتماشى مع تطلعات الجميع لغرض تحقيق حياة أفضل لسكان العالم بحلول عام2030 .[2]وقد أهتمت تلك الدول بالتعامل مع التنمية فقد سبقت تلك الأهداف هذه مجموعة أخرى من الأهداف التي سميت بـ " الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000" والتي اعتمدت عليها تلك الدول في عام 2000 . وتتجلى أهداف التنمية المستدامة بالآتي:**

الهدف الأول/ القضاء على الفقر

يُعد القضاء على الفقر بأشكاله هدفاً يتصدر قائمة أهداف التنمية المستدامة وذلك لأهميته في تخلص أفراد المجتمع من الحاجة والعوز والحرمان من خلال التركيز على اتباع عدت استراتيجيات مترابطة تتمثل بالسعي لتوفير العمالة اللائقة والعمل على رفع قدرة الفقراء على الصمود والعمل على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية .[3]

الهدف الثاني/ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يمثل هذا الهدف اول اهداف التنمية للألفية الثالثة و التي وضعها قادة العالم بمؤتمر الامم المتحدة لعام 2000 والذي يسعى لخفض نسبة الجياع في العالم حتى عام 2015. [4] لذلك اصبح هذا الهدف غاية عالمية شاملة تهتم بمعالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما تشجع في نفس الوقت على تحقيق زراعة مستدامة، كما يمثل خطوة مهمة لبداية عهد جديد من التنمية المستدامة، إذ يعد هدف اطعام الكوكب وإطعام الاعداد المتزايد من السكان من تحديات الكبيرة ، لكن يمكن التغلب عليها

[1] حسام علي داود واخرون–(اقتصاديات التجارة الخارجية)–دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة–عمان–الاردن–2002–ص 17.

[2] -1 - الغويل ، محمود ،2016 ، مكتب الامم المتحدة - تونس – سبتمبر - لمعرفة المزيد يرجى الانتقال إلى https://sustainabledevelopment.un.org http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar نشرة الكترونية

[3] - الامم المتحدة ،2017 ، الجمعية العامة ، (التنمية المستدامة المحيطات وقانون البحار) الدورة الحادي والسبعون البندان 19 ،73 (أ) من جدول الاعمال

[4] - بشير ، الصادق عوض ، تحديات الامن الغذائي العربي ، 2009 ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون

من خلال العمل على تطور نظم الأغذية والزراعة كما يشمل على عمل ممارسات مستدامة وتحسين عمل الحوكمة وضمان الإرادة ألسياسية فيما يجب العمل على زيادة انتاج الأغذية بشكل سليم بيئياً ومستداماً .[1]

7- **الهدف الثالث : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية**

8- تعد مسألة الصحة اليوم من المواضيع الأكثر أهمية بمجال التنمية سواء في تلك الدول المتقدمة او الدول المتخلفة ،لكونها من بين احد أهم العوامل التي تساهم بتحقيق التنمية المستدامة كما تمثل احد اهم مؤشراتها ، ففي حين تمثل الصحة هي قيمة بحد ذاتها كذلك تعد احد مفاتيح لرفع الإنتاجية زيادة حجم الإنتاج، فالتنمية الصحية تشكل احد العناصر الهامة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. اذ من الغير الممكن تحقيق تنمية من دون السعي لتطوير و تحسين الأوضاع الصحية للإفراد و الذي هي هدف التنمية ونواتها . لان الإنسان المكتملً صحيا هو من يستطيع بناء تنمية صحيحة و بشكل مستدام هذا من جانب ،وفي جانب آخر يعد العامل الرئيسي و المباشر بمجال الصحة هو السعي للتحكم في المرض والتطبيب لقيام بمعالجته . اذ توجد العديد من العوامل الحاسمة والتي تقع خارج عملية التحكم المباشر لقطاع الصحة. ويرتبط ذلك بقطاعات التعليم والحياة الريفية والحضرية والطاقة والإسكان والزراعة و خاصة البيئة ومياه الصرف الصحي [2]

الهدف الرابع/ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يُنظر إلى هدف التعليم كونه الحجر الأساس لتطوير المجتمع والسعي لتحقيق الذات وتطوير قدراتهم الذاتية. كما انه لا يمكن ان يخلق مجتمع مستدام من دون السعي لخلق مشاركة الكاملة لتحقيق الديمقراطية لأفراد المجتمع كافة .[3]

الهدف الخامس/ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أن تعليم المرأة له أهمية كبيرة وعائد ديموغرافي على المجتمع هذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لعام 2015 ، فالمرأة المتعلمة تتجه الى تقليل حجم الاسرة ، وتسعى الى تحصيل أطفالها مستوى علمي وصحي جيد ، إذ تحصل المرأة المتعلمة أجر مرتفع بالنسبة للمراءة الغير المتعلمة ، إضافة الى ما سبق أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية والثقافية كافة تعود على الدولة بالجانب الإيجابي .[4]

الهدف السادس/ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

ويتم الوفاء بمتطلبات هذا الهدف من خلال الآتي تقديم ولوج شامل وكامل لتنقية مياه الشرب ، والتأكد من ولوج شامل لمحطات الصرف الصحي كما تسعى لتحسين مستوى انتاجية المياه للمحاصيل الزراعية الى 1000 م^3. و العمل على

[1] - الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ص 3
[2] - اليأس وآخرون ، 2010/2009 ، مجلة الباحث العدد السابع ، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر
[3] - الجيوسي ،عودة راشد ، 2013 ،الاسلام والتنمية المستدامة (رؤية جديدة) ،سلسلة التحول والابتكار ، النسخة الثانية ،ص 190

[4] - المغربل ، نهال مساعد اول وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري ،المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 – المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة / ص 3

تخفيض الاستهلاك العالمي للماء الى اقل من 4000 م^3 سنوياً. وسحب 25 – 50% من المتوسط الشهري من التدفقات في اي حوض نهري كحد أعلى[1]

الهدف السابع/ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

ويتم الوفاء بهذا الهدف من خلال التأكد من الولوج الشامل للخدمات المعقولة وباسعار مناسبة وزيادة كثافة الطاقة الى 2,4 % سنوياً. والعمل على تخفيض كثافة الكاربون من خلال زيادة نسبة الطاقة المتجددة الى 30%. والعمل على ذروة الانبعاثات العالمية 3 – 5% سنوياً وللأعوام 2015- 2020 ولغاية 50 – 80% دون مستوى 2000 انبعاث في 2050. [2]

الهدف الثامن :تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمطرد والمستدام للجميع وتوفير عمل اللائق للجميع ،العمالة الكاملة والمنتجة

يسعى هذا الهدف الى الوصول الى غايات متعددة لتحقيق مستويات اعلى من الانتاجية و النمو الاقتصادي ، والسعي على الارتقاء بمستوى الابتكار والتكنولوجيا ، والعمل على تشجيع السياسات المتجهة للتنمية التي توفر فرص عمل لائقة لجميع الرجال والنساء كذلك من ضمنهم الاشخاص والشباب ذوي الاعاقة ، وتوفير العمالة المتعلمة والمنتجة . علاوة على ما سبق يجب اتخاذ اجراءات فعالة وفورية لحظر كل اشكال عمل الاطفال والقضاء على السخرة والسعي على توفير بيئة عمل امنة وسالمة للجميع ، والعمل على تعزيز قطاع السياحة المستدامة لتوفير فرص عمل مختلفة [3]

الهدف التاسع : اقامة بنى اساسية قادرة على الصمود وتشجيع الابتكار وتحفيز التصنيع الشامل للجميع

يرمي هذا الهدف على تعزيز روح الابتكار والعمل على بناء البنية التحتية القادرة على الصمود وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام ، فالابتكار يعمل على خلق نوع من التوازن بين نمو الاقتصاد الاخضر والحماية البيئية والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية بأساليب جديدة ومبتكرة بيئياً [4]

الهدف العاشر :الحد من التباين داخل البلدان

يهتم هذا الهدف للحد من انعدام المساواة التي يعاني منها العالم اليوم اكثر من اي وقت فمنذ الاربعينيات من القرن الماضي ارتفع مستوى التباين بالدخل والثروة في العديد من دول العالم ، اذ كان عائق امام إمكانية تحقيق التنمية وزيادة الفرص المتاحة للإفراد وخصوصا الفقراء منهم. كما انه يقف عائق امام مسار التقدم في مجال التغذية والتعليم والصحة ،

[1] - Griggs, David. Smith , Mark Stafford ,Rockstrom Johan, Ohman,Marcus C. , Gaffney ,Owen , G laser ,isbert, kanie , Norichika, noble lan , Steffen , will and Shyamsundar , priya , "An integrated framework for sustainable development gols " ecolgy and society journal no . 19 ,2014

[2] - نفس مصدر سابق

[3] - مكتب التخطيط الاستراتيجي القطري ،2016 ، التقرير الثالث ، حول دور منظمات المجتمع المدني في مناصرة وتنفيذ ورصد نتاج جدول اعمال التنمية الدولية المستدامة 2030

[4] - مجلة _البيئة ، يناير 2016 ،اهداف التنمية المستدامة (تحويل عالمنا بالابتكار)العدد 13

وهذا يتناقض مع المبادىء الاساسية للعدالة الاجتماعية . كما يرفع حجم التوترات الاجتماعية والسياسية ويترتب عليه أضعاف مستوى النمو الاقتصادي [1]

الهدف الحادي عشر : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة

تعد الحكومات المحلية مستوى الأقرب للشعب فهي الأفضل لأنها تعمل على ربط الأهداف العالمية والمجتمعات ألمحلية ،وهي تهتم بوجه خاص إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة ومستدامة وقادرة على الصمود للجميع. لذلك يمثل اضافة الطابع المحلي للأهداف التنمية المستدامة للمدن مرحلة مهمة من مراحل العملية لتكيف الأهداف العالمية مع اوضاع المجتمعات الحضرية. وان الحكومات المحلية هي جهة الأفضل لتنفيذ خطط التنمية المستدامة العالمية على المستوى المحلي ، اذ انها تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة بالنزر اليسير من القدرات و الموارد ، الا ان قدراتها على الاستقلال واتخاذ القرارات تبقى محدودة. لذلك يستدعي الامر السعي الى تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة من الحكومات المحلية لتهيئة الظروف المناسبة لتتولى تحقيق اهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[2]

الهدف الثاني عشر/ الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين

يهتم هذا الهدف بالكفاءة في إدارة واستخدام الموارد الطبيعية ،والعمل على إطلاق الملوثات وخاصة المواد الكيميائية ، والآثار البيئية كالعمل على إدارة النفايات ويساعد المستهلكين على حصولهم على المعلومات كافية و تثقيفهم بخصوص عملية التنمية ونمط استهلاك مستدام ، كما تساعد على اشتراك كافة القطاعات ومنها القطاع الخاص والتحول الى نمط استهلاكي وإنتاجي مستدام كما يدعم هذا الهدف السعي لتحقيق اهداف اخرى متعلقة بالمياه والطاقة والغذاء ، ويعمل على تخفيف من حده اثار تغير المناخ (الوقائع ،الامم المتحدة العدد4 ،2014:بلا)

الهدف الثالث عشر/ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

لتحقيق هذا الهدف يجب القيام بتجنب مستويات التغير في البيئة العالمية والتي تحدث كوارث طبيعية كما في الوقت الراهن، والسعي على الايفاء بمتطلبات نوعية الهواء والتحميلات الكيميائية القصوى لجو، وتخفيض عدد الوفيات وعدد الخسائر الاقتصادية الحاصلة بسبب الكوارث بنسب معينة والعمل على تخفيض رمي النفايات والمخلفات ،كما تسعى تبني سياسات معينة لتحقيق اعظم جودة ممكنة .(Griggs et. Al, 2014: 4)

الهدف الرابع عشر/ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تعد البحار والمحيطات ومواردها هي داعم اساسي لتوفير الامن الغذائي ،و تسعى للقضاء على الفقر. كذلك توفر للإفراد الاوكسجين والمياه ، لكن انشطة البشر برا وجوا مهددة للتلوث البحري و القماقة اللذان يعدان من الأمور الأساسية

[1] - برنامج الامم المتحدة الانمائي ،وثيقة حية يتم تحديثا دوريا ،الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لتنفيذ الهدف 10 من اهداف التنمية المستدامة

[2] - معهد اليونسكو لتعلم مدى الحياة ،2017 ، في هامبورغ ، المانيا مدن التعلم وأهداف التنمية المستدامة (دليل العمل) الموقع الالكتروني

learningcities.uil.unesco.org

الضارة بصحة المحيطات مما يلحق بها إضرار جسيمة بالشعاب المرجانية لذلك يتطلب ضرورة اتخاذ تدابير وقائية جيدة حتى عام 2030 [1]

الهدف الخامس عشر/ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

ويتحقق هذا الهدف من خلال السعي لتخفيض معدلات الانقراض العالمية الى 10% كحد اعلى من معدل الخلفية العالمية. كما لتخفيض حجم خسائر الاقامة عالمياً (بمعدل النصف في 2020) والعمل على توزيع التكاليف الاجتماعية والبيئية الخارجية الى اسعار المنتجات. وتلبية الزيادة الحاصلة في الطلب على خدمات والعمل على توفير نظم الاقتصاد ثقافية .[2]

الهدف السادس عشر :التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة

يسعى هذا الهدف الى الحفاظ على السلام ومحاولة الحد من الكوارث ودرء المخاطر وخصوصا في البلدان الذين يواجه سكانها كوارث مستمرة ، كما تلتزم "ببناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة [3]

الهدف السابع عشر/ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يرمي هذا الهدف إلى إقامة نظام تجاري ومالي يتميز بالانفتاح وعدم التقييد بالقواعد ، إضافة الى السعي لتقديم المعالجات و الاحتياجات الخاصة بالدول الأقل نمواً والدول النامية والدول غير ألساحلية والعمل على تقديم المعالجة الشاملة للمشاكل وديون التي تعاني منها الدول ألنامية، والعمل على إقامة تعاون مع الشركات لتوفير السلع الضرورية بأسعار ميسورة للدول النامية، و التعاون مع القطاع الخاص لغرض الإفادة من التكنولوجية الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [4](الوقائع/ الامم المتحدة ،2013 :بلا)

ثالثاً: التجارة الدولية واثرها على ابعاد التنمية المستدامة

في هذا الموضوع سوف نتعرض الى تأثير حجم التجارة الدولية على ابعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال اثر التحرير الاقتصادي وحجم الانفتاح التجاري على أبعاد التنمية المستدامة : اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

[1] - الامم المتحدة ،2017 ، الجمعية العامة ، (التنمية المستدامة المحيطات وقانون البحار) الدورة الحادي والسبعون البندان 19 ،73 (أ) من جدول الاعمال

[2] - Griggs, David. Smith , Mark Stafford ,Rockstrom Johan, Ohman,Marcus C. , Gaffney ,Owen , G laser ,isbert, - kanie , Norichika, noble lan , Steffen , will and Shyamsundar , priya , "An integrated framework for sustainable development gols " ecolgy and society journal no . 19 ,2014

[3] - المؤتمر العام الدورة الثامنة والثلاثون ، باريس 2015 ،منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، البند 4،3، من جدول الاعمال المؤقت اعادة مشروع البرنامج والميزانية للفترة من 2018 – 2021 (39م/5)

[4] - الوقائع ، الامم المتحدة ،2013 ، بإمكاننا انهاء الفقر - الاهداف الانمائية للألفية وما بعده 2015 ، **يمكن زيارة الموقع millenniumgoals/org.un.www**

اولاً: الأبعاد الاقتصادية للتحرير والانفتاح التجاري:

تعد مسألة تطبيق عملية الانفتاح التجاري وسيلة مهمة من وسائل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، لذلك تسعى الكثير من الدول الى الانضمام الى منظمة التجارة الدولية وعلى الرغم من نجاح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية, واتفاقية الجات في تحرير التجارة العالمية خلال العقود الأخيرة؛ حيث زادت حجم التجارة الدولية بشكل كبير، غير أن ذلك قد أثار مجموعة من أهم المسائل غير المرغوبة فيها ، والتي تتمثل في العناصر الاتية :

1- **تجارة غير متساوية(تشوه الأسعار الزراعية)**

ان التجارة غير العادلة, والتي تنعكس على التنمية تعد أخطر الأبعاد التي تواجه الدول النامية بسبب سياسات الانفتاح التجاري وتحرير التجارة التي انعكست مثلاً على تجارة السلع الزراعية أفرزت في إلغاء الدعم الزراعي مما أدى ذلك ارتفاع اسعار المواد الاولية وهذا الارتفاع بسبب[1] :

أ- تفاوت الدعم الزراعي :تعمل الدول المختلفة وبالأخص الدول المتقدمة على تقديم دعماً متفاوتاً لمنتجي المحاصيل الزراعية مما يعني ان اسعار هذه السلع غير معروفة ولا توضح الكلفة الاجتماعية مما يؤدي الى وجود فائض في الانتاج مما ينعكس ذلك علة انخفاض الاسعار.

ب- حصول المزارعين على أسعار منخفضة :وهذا ينتج عنه انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية مما يخفض من أسعارها المحلية وبالتالي يزيد من الطلب عليها وبالتالي يرفع أسعارها العالمية.

بسبب هذه الفجوة الكبيرة في الدعم الزراعي بين الدول النامية و المتقدمة ، عليه من الطبيعي أن تكون التجارة في السلع الزراعية استناداً لمبادئ منظمة التجارة العالمية غيرعادلة وغير منصفة بالنسبة لمزارعي الدول النامية بسبب عدم قدرتهم على المنافسة لان السلع الزراعية المدعومة قبل الدول المتقدمة سوف تتدفق الى اسواق الدول النامية وهذا يعرف بسياسة تجارة الإغراق في أسواق الدول النامية.

2- **عدم المساواة بين الدول النامية والمتقدمة (اتساع فجوة الدخل:)**

ان من نتائج السلبية لعملية الانفتاح التجاري هي زيادة التفاوت في الدخول بين دول العالم ، فالدول الغنية تستفيد اكثر من الدول المتوسطة الدخل والدول الفقيرة، على الرغم أنه من المفروض أن تسهم عملية الانفتاح التجاري في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين أوضاع الفقراء وتقليل نسبة الديون عنهم، وهذا ما نجده انه لم ينجح في العديد من دول العالم.

3- **منافسة غير عادلة(أزمة أسعار السلع)**

برزت في اسواق السلع خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مجموعة من التوجهات التحررية (الخصخصة وإلغاء القواعد والتشريعات)ونتج عنها من زيادة كبيرة في المنافسة مما أدى إلى انخفاض الأسعار ، كما ان وقف سياسة التدخل في الأسواق الدولية في ثمانينات القرن الماضي، كما ان برامج

[1] شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001 ، ص46

الإصلاح لأسواق السلع في تسعينات القرن الماضي التي طبقت في الدول النامية إلى ترك القطاعات الإنتاجية وبالأخص صغار المنتجين لمواجهة حدة المنافسة في الأسواق، وأدى هذا الاجراء الى حالة عدم الاستقرار في أسعار السلع بالإضافة إلى انخفاضها في الأمد الطويل. فمن الواضح أن الأسعار الحرة تحت هذه الظروف السوقية لا يمكنها أن تعكس الكلف الحقيقية للمنتجات الزراعية وأن الحاجة للتجارة الدولية تكون أكثر إنصافاً لهؤلاء المنتجين حداً أدنى من الأسعار المستقرة التي تعكس الكلف الاجتماعية والبيئية الحقيقية للمنتجات.

ثانياً : الابعاد الاجتماعية للتحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري

من المعروف ان أن التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري يعمل على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية وكفاءة ، وبالتال تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وينعكس ذلك في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي خلال ايجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وتقليل ظاهرة الفقر .لكن السؤال المطروح :هل حقق النظام التجاري الدولي الجديد تلك الاهداف فمن ناحية الفقر نجد ان الاثار التوزيعية لتحرير التجارة تؤثر على الأغنياء والفقراء على حد سواء ولان الأغنياء يمتلكون ثروات وموارد كبيرة جداً مما يجعلهم على تحمل فترات توزيع الدخل الناتج بسبب تحرير التجارة،لكن لا يمتلك الفقراء رأس المال المادي و البشري الكافي لهم،لذا نجدهم أكثر عرضة للتأثر بالأزمات والتقلبات الاقتصادية

وتؤثر سياسة التحرر التجاري على الفقراء من خلال عدة امور منها[1] :

- حصول تغير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلع المصدرة والمتاجر بها مما تؤثر على دخول الفقراء وفرص العمل المتوفرة له.
- حصول تراجع في كمية الإيرادات الحكومية من الضرائب الكمركية على الاستيرادات مما يضعف من قدرة الحكومة في الإنفاق على برامج تأهيل ودعم الفقراء.
- تغير بوادر الاستثمار والإبداع والتأثير في النمو الاقتصادي بما فيه التأثير على رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأساسي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر.
- تغيير أسعار السلع التي يتاجر بها؛ اذ ينتج عن انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة التي يستهلكها الفقراء حصول زيادة في الدخل الحقيقي ، كما يمكن للسلع المصدرة من قبل الفقراء ان ترتفع اسعارها وبالتالي يمكن أن تزداد فرص منتجاتهم في الوصول إلى الأسواق الدولية

اما بالنسبة للبطالة ففي ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة فان العمالة لم تتمكن من معالجة مشكلة البطالة لذا فان الحل لتجنب البطالة هو تشجيع الاستثمار الأجنبي .لكن تزايد العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية ورغم التدفق الكبير للقروض الخارجية فإنها لم يتم توظفيها بما يلائم

[1] عبد السلام النعيمات ويزن البخيت، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية: الاردن 2005 ،ص64.

الاولويات القومية ويخلق طاقات إنتاجية[1] كما ان زيادة اختلال هيكل العمالة وزيادة هجرة العمالة الماهرة إلى الخارج .حيث تعد هجرة العمالة الماهرة أحد نتاجات سياسات الانفتاح التجاري، والتي تعمل على استنزاف المهارات الكفؤة والخبرات التكنولوجية المتطورة.

ثالثاً: الأبعاد البيئية للتحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري

من المفترض أن حرية التجارة تتيح للدول فرصا أكبر للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تحسين نوعية البيئة .ولكن الواقع أثبت عكس ذلك؛ فهناك آراء معارضة تماما لحرية التجارة وما لها من آثار ايجابية على البيئة، حيث يرون أن اتباع الدول لسياسة الانفتاح التجاري سوف تكون له نتائج وخيمة على البيئة، ومن جملة حججهم نجد الآثار السلبية الموالية:

- تعمل سياسة الانفتاح التجاري على نقل برامج السياسات والتدابير البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعن طريق هذا الاجراء يتم نقل التلوث الصناعي إلى الدول النامية
- إن سياسة تحرير التجارة والتي تعمل على اكتساب العملة الصعبة عملت على زيادة الطمع لدى الدول النامية التي تسعى للحصول على المكاسب المادية، حتى ولو على حساب اقتلاع الاشجار والغابات لأجل الزارعة أو الرعي لكي يتم تصدير الخشب والمنتجات الحيوانية، وهذا ما نجده حصل فعلا في غانا و تايلندا.
- إن تحرير التجارة تعمل على زيادة المنافسة، وزيادة استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والتوسع في استعمال الأراضي الصالحة للزراعة واستخدام الاراضي وغير الزراعية، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بظاهرة التصحر.

رابعاً: الأبعاد السياسية والإدارية للتحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري

يعمل الانفتاح التجاري الى حصول التبعية السياسية والإدارية والتحكم في القرارات الاقتصادية للبلد ، ويمكن ان توضيح ذلك من خلال النقاط الاتية:

- تكون الاقتصاديات الضعيفة تابعة اقتصادياً لاقتصادات الدول المتقدمة ؛ ففي عهد التحرر التجاري قد اصبحت هذه الاقتصاديات اكثر تبعية للمراكز الرأسمالية العالمية، وقد كانت هذه الازمات شاهدة على الفرضية اذ نجد تدخل صندوق النقد الدولي يضمن تدفق قروض الحكومات والمصارف التجارية العالمية هادفه الى فتح الاقتصاد أمام الصادرات ورؤوس ألاموال للدول الراسمالية .ان الاقتراض من الخارج أصبح الوجه الآخر للعجز المالي و البناء الاقتصادي للدول الضعيفة اقتصادياً، اذ يؤدي العجز في ميزان المدفوعات الى الاقتراض الخارجي مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط ففي هذه الحالة يتدخل صندوق النقد الدولي لعلاج عجز ميزان المدفوعات وتسهيل اجراءات الاستدانة من الخارج ثم اعادة جدولة الدين، وبالتالي تكون النتيجة زيادة التبعية الاقتصادية لدول العالم المتقدم.

1 عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن ،2010، ص 155

- عندما يفتقر الجهاز الحكومي وشركات القطاع العام إلى الخبرات الفنية والإدارية لتشغيلها بعد أن جذبتها شركات الاستثمار الأجنبي عليه سوف ينتج نوع من التبعية الاقتصادية و الفنية والإدارية كذلك تكون الأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام تابعة للاستثمار الأجنبي [1]
- يؤدي التحرر التجاري إلى ظهور مراكز قوية جديدة تكتسب نفوذا وهيمنة لا يستهان بها تعمل على توجيه السياسات الاقتصادية .
- يؤدي التحرر التجاري إلى ظهور حالات عديدة مثل استغلال النفوذ السياسي والإداري، والتهاون مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام،والتهرب الضريبي وزيادة حدة الازمات والعمل في السوق السوداء والمضاربة في اسعار الأراضي والمباني، وغيرها من الظواهر.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- نجد ان النظام التجاري الدولي الجديد قد فشل في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية سواءً كانت من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او البيئية أو حتى السياسية؛ فكانت لها مضاراً أكثر من منافع.

2- تكون اقتصاديات الدول الضعيفة تابعة اقتصادياً لاقتصاديات الدول المتقدمة بسبب عملية التحرر التجاري اصبحت الدول النامية اكثر تبعية للدول الرأسمالية العالمية،

3- يمكن ان تكون للتجارة الدولية آثار سلبية مثل استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة نسبة التلوث في الجو بسبب المنافسة من حيث زيادة استخدام المبيدات الحشرية وزيادة استخدام الاراضي الصالحة للزراع وغيرها من الاساليب كل هذا من اجل زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتسويقها نحو الخارج بهدف الحصول على ارباح طائلة.

4- تواجه التجارة الدولية تحديات كبيرة تتعلق بالتنمية المستدامة، كضمان الاستدامة البيئية، وحماية حقوق العمال وضمان التوزيع العادل للفوائد

التوصيات

1- العمل على تشجيع التجارة الدولية من اجل توفير فرص عمل أكثر للناس، وتخفيض أسعار المنتجات، وتحفيز النمو الاقتصادي اللازم للقضاء على الفقر.

2- ان التجارة الدولية يمكن أن تكون محركًا رئيسياً هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، اذ يمكن ان تساهم في تحقيق في النمو الاقتصادي و تحسين الظروف الاجتماعية في مختلف البلدان. والحد من معدلات الفقر

3- يمكن للتجارة الدولية ان تساهم 50% من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المنخفضة الدخل ويمكن ان تشكل مصدراً مهماً لتمويل القطاع العام والخاص في البلدان النامية.

4- يجب استخدام حرية التجارة الدولية بحيث تكون لها فائدة اكثر بالنسبة للدول النامية من حيث ترشيد استخدام الاراضي الزراعية وزيادة الاستثمار الاجنبي وتحقيق التكافؤ الاقتصادي في عملية التبادل التجاري

[1] عبد الحميد راشد، سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1749 ،29 نوفمبر 2006،ص 65.

المصادر

الكتب

1- احمد عبد الخالق-(التجارة الالكترونية والعولمة)-منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية-امبريشن للطباعة-القاهرة-مصر-2006.

2- حسام علي داود واخرون-(اقتصاديات التجارة الخارجية)-دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان-الاردن-2002.

3- حمدي عبد العظيم-(اقتصاديات التجارة الدولية)- دار النهضة العربية-2000 .

4- خديجة عبيد-(دور الاقتصاد الرقمي في اعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة-دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا-) شهادة ماجستير-جامعة فرحات

5- رشاد العصار واخرون-(التجارة الخارجية)-دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان-2000.

6- رعد حسن الصرن-(اساسيات التجارة الدولية المعاصرة-دار الرضا للنشر- سوريا- الجزء الاول-2000.

7- زايري بلقاسم –(اقتصاديات التجارة الدولية)- نماذج نظرية وتمارين ،دار الاديب للنشر والتوزيع –وهران، الطبعة الاولى،2006.

8- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية :إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، المنظمة العربية للإدارة : جامعة الدول العربية، . 2007

9- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001 .

10- الصادق عوض بشير ، تحديات الامن الغذائي العربي ، 2009 ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون

11-عباس سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-2014.

عبد الحميد راشد، سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1749 ،29 نوفمبر 2006

12-عبد السلام النعيمات ويزن البخيت، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية: الاردن 2005 .

13-عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن،2010

14-عودة راشد الجيوسي ، 2013 ،الاسلام والتنمية المستدامة (رؤية جديدة) ،سلسلة التحول والابتكار ، النسخة الثانية

15-محمد احمد السرتي-(اقتصاديات التجارة الخارجية)-مؤسسة رؤية للطباعة-المعمورة-مصر-الطبعة الاولى-2009.

16- نهال المغربل مساعد اول وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري ،المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 – المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة

التقارير

الامم المتحدة ،2017 ، الجمعية العامة ، (التنمية المستدامة المحيطات وقانون البحار) الدورة الحادي والسبعون البندان 19 ،73 (أ) من جدول الاعمال

الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر،

اليأس وآخرون ، 2010/2009 ، مجلة الباحث العدد السابع ، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر

الامم المتحدة ،2017 ، الجمعية العامة ، (التنمية المستدامة المحيطات وقانون البحار) الدورة الحادي والسبعون البندان 19 ،73 (أ) من جدول الاعمال

مكتب التخطيط الاستراتيجي القطري ،2016 ، التقرير الثالث ، حول دور منظمات المجتمع المدني في مناصرة وتنفيذ ورصد نتاج جدول اعمال التنمية الدولية المستدامة 2030

مجلة البيئة ، يناير 2016 ،اهداف التنمية المستدامة (تحويل عالمنا بالابتكار)العدد 13

برنامج الامم المتحدة الانمائي ،وثيقة حية يتم تحديثا دوريا ،الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لتنفيذ الهدف 10 من اهداف التنمية المستدامة

معهد اليونسكو لتعلم مدى الحياة ،2017 ، في هامبورغ ، المانيا مدن التعلم وأهداف التنمية المستدامة (دليل العمل) الموقع الالكتروني

learningcities.uil.unesco.org

محمود الغويل ،2016 ، مكتب الامم المتحدة - تونس – سبتمبر - لمعرفة المزيد يرجى الانتقال إلى https://sustainabledevelopment.un.org

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar نشرة الكترونية

المـؤتمر العـام الـدورة الثامنـة والثلاثـون ، بـاريس 2015 ،منظمـة الامـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة ، البنـد 3،4، من جدول الاعمال المؤقت اعادة مشروع البرنامج والميزانية للفترة من 2018 – 2021 (39م/5)

الوقائع ، الامم المتحدة ،2013 ، بإمكاننا انهاء الفقر - الاهداف الانمائية للألفية وما بعده 2015 ، يمكن زيارة الموقع millenniumgoals/org.un.www

المصادر الانكليزية

1-Griggs, David. Smith , Mark Stafford ,Rockstrom Johan, Ohman,Marcus C. , Gaffney ,Owen , G laser ,isbert, kanie ,

2-Norichika, noble lan , Steffen , will and Shyamsundar , priya , "An integrated framework for sustainable development gols " ecolgy and society journal no . 19 ,2014

3-Griggs, David. Smith , Mark Stafford ,Rockstrom Johan, Ohman,Marcus C. , Gaffney ,Owen , G laser ,isbert, kanie , Norichika, noble lan , Steffen , will and Shyamsundar , priya , "An integrated framework for sustainable development gols " ecolgy and society journal no . 19 ,2014

4-Sustainable Development Report 2012, The “Swiss Statistics” series published by the Federal Statistical Office (FSO),

5-Reo Declaration on .United National Conference on Environment and Development Environment and Development ,1992